متضررو السوق اجتمعوا برئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وعدد من الأعضاء

اجتماعات مكوكية لحل أزمة «المباركية»

طارق عرابي

أكد الناطق باسم تجمع محلات سوق المباركية أنور القناعي أن «التجمع» حضر اجتماعين عقدا الأسبوع الماضي في مجلس الأمة لمحاولة التوصل الى حلول مع الحكومة بشأن هذه القضية التي دخلت عامها الثاني من دون أي حل واقعي، حيث كان الاجتماع الأول برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم و10 من أعضاء المجلس، فيما عقد الاجتماع الثاني بحضور مقرر وأعضاء لجنة المرافق العامة بمجلس الأمة محمد مروي الهدية. وأضاف القناعي في تصريح لـ«الأنباء» أن رئيس مجلس الأمة استمع الى شرح مفصل حول تداعيات القضية التي تتعلق بمصير نحو 529 أسرة كويتية، واعدا بتبني الموضوع لمحاولة التوصل الى حل يرضي جميع الأطراف، حيث قام بالفعل بتحويله الى لجنة المرافق بمجلس الأمة لدراسته والتوصل الى الحلول المناسبة بشأنه. وقال إن الاجتماع الثاني عقد بعد يومين من الاجتماع الأول بحضور رئيس لجنة المرافق بمجلس الأمة محمد الهدية، وعدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة وهي (إدارة أملاك الدولة بوزارة المالية ممثلة بالوكيل المساعد غازي العياش، ورئيس هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، حيث خلص الاجتماع الى أن اللجنة ستعرض تقريرها النهائي في 1 مارس المقبل.

وأشار الى أن الاجتماع الثاني شهد إصرار وزارة المالية على المضي قدما في تطبيق العقد مع الشركة الجديدة للمشروع، بل وحتى دفاعها المستميت عن هذه الشركة وعن صحة العقد الذي قالت إنه يهدف الى زيادة ايرادات الدولة، دون النظر الى مصير أكثر من 529 أسرة كويتية متضررة من جراء الزيادات الضخمة في ايجارات المحال التجارية التي بلغ بعضها نحو 500٪.

وتابع: الشركة المستثمرة بالمشروع مازالت مصرة على تطبيق الزيادات التي فرضتها على المؤجرين اعتبارا من تاريخ 1 مارس 2017، وذلك على الرغم من أن سريان العقد يبدأ بتاريخ 1 يونيو 2018، ما يعني أن الشركة بدأت بتحصيل ايجارات لمدة سنة و5 أشهر من دون وجه حق. واستغرب القناعي من محاولات الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الذي لم يتطرق اطلاقا لموضوع «المباركية»، بينما اقتصر دوره على العمل على إيقاف هدم «مجمع الصوابر السكني» الذي تم بناؤه في العام 1979، ومحاولة الحفاظ عليه كمبنى تاريخي وتراثي، وضمه تحت مظلة المجلس.

وأشار الى أنه كان الأجدى بالمجلس الوطني للثقافة أن يعمل على الحفاظ على سوق المباركية الذي يعتبر بحق مبنى تاريخيا، لاسيما أن تأسيسه يعود الى نحو 200 عام، وليس «مجمع الصوابر» الذي لا يزيد عمره على 40 عاما.

القناعي: «المالية» مصرّة على المضي قدماً في تطبيق العقد مع الشركة الجديدة

«المرافق» بمجلس الأمة ترفع تقريرها النهائي مطلع مارس

411 مليون دولار تمت إضافتها إلى الاحتياطي النقدي في يناير الماضي

ارتفاع احتياطي الكويت من النقد الأجنبي إلى 35 مليار دولار

- 3 مليارات دولار القيمة السوقية لأرصدة الذهب لدى «المركزي»
- احتياطي النقد الأجنبي يكفي الكويت لاستيراد احتياجاتها من السلع لـ 13 شهراً

علاء مجيد

صعد الاحتياطي النقدي الأجنبي خلال شهر يناير الماضي ليصل الى 10,6 مليارات دينار ما يعادل 35,1 مليار دولار بزيادة قدرها 125 مليون دينار (نحو 411 مليون دولار) أو ما يعادل 1,2٪، ويأتي هذا الارتفاع بعد الانخفاض الطفيف الذي حدث في شهر ديسمبر الماضي.

وتأتي الزيادة بالتزامن مع استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية لبورصة الكويت والتي وصلت إلى نحو 160 مليون دولار خلال شهر يناير، بالإضافة الى القفزة الكبيرة في الميزان التجاري والذي حقق فائضا يصل الى 33 مليار دولار حتى نهاية نوفمبر الماضي وبارتفاع كبير تصل نسبته الى 77٪ مقارنة بالأحد عشر شهرا الأولى من العام قبل الماضي.

ويمثل احتياطي النقد الأجنبي للبلاد إجمالي الأرصدة النقدية والحسابات والسندات وشهادات الإيداع وأذونات الخزانة وودائع العملة الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي.

احتياطي الذهب

وكعادة جميع السنوات السابقة لم يتغير احتياطي الكويت من الذهب الذي استقر عند 79 طنا بحسب مجلس احتياطي الذهب العالمي وتبلغ القيمة الدفترية لتلك الكمية من الذهب لدى الكويت 31,7 مليون دينار وذلك حسب الأسعار وقت الشراء وليس بالقيمة السوقية الحالية وتخطت القيمة السوقية لاحتياطي الكويت من الذهب 3 مليارات دولار حيث وصل سعر طن الذهب الى 39,3 مليون دولار.

وبحسب النشرة الشهرية لبنك الكويت المركزي، وصل إجمالي موجودات البنك الى 10,9 مليارات دينار موزعة بين الاحتياطيات الأجنبية السائلة التي تمثل السواد الأعظم بـ 10,6 مليارات دينار بالإضافة الى الاحتياطات الذهبية بقيمة 31,7 مليون دينار واحتياطيات أخرى بمقدار 163,2 مليون دينار.

كما بلغ مجموع قيم الأوراق المالية والمسكوكات في يناير الماضي نحو 1,742 مليار دينار بانخفاض قدره 13 مليون دينار عن شهر ديسمبر الماضي البالغ 1,755 مليار درهم، مقسمة الى 1,714 مليار دينار مجموع قيم الأوراق المالية وهي تمثل السواد الأعظم، بينما جاء مجموع قيم المسكوكات بقيمة 27,7 مليون دينار.

وبلغ أوراق النقد فئة 20 دينارا، 1,016 مليار دينار مقارنة بـ1,027 مليار دينار في ديسمبر الماضي.

وارتفعت قيمة فئة 10 دنانير بمقدار 6 ملايين دينار حيث وصلت في نهاية يناير الى 552 مليون دينار مقارنة بـ 546 في ديسمبر الماضي. بينما انخفضت فئة 5 دنانير بقيمة 8,8 ملايين دينار حيث بلغت بنهاية يناير الماضي 80 مليون دينار مقارنة بـ 88,85 مليون دينار في ديسمبر من العام الماضي.

وتقيس الموجودات الأجنبية قوة المركز المالي الخارجي والقدرة على مقاومة الضغوط التي تتعرض لها العملة المحلية. واستقرت قدرة احتياطيات الكويت من النقد الأجنبي على سد احتياجات الاستيراد الى نحو 13 شهرا، كما في نوفمبر الماضي، حيث بلغت قيمة الواردات الشهرية للكويت في المتوسط 2,8 مليار دينار من السلع في المتوسط.

وكانت وكالة فيتش قد أكدت ان إقرار القانون الجديد سيسمح للحكومة بإصدار المزيد من الديون في السنتين الماليتين الحالية والمقبلة، متوقعة أن تصل قيمة الإصدارات من الديون الخارجية خلال السنتين المقبلتين لنحو 16 مليار دولار لتصل نسبة الدين العام الى نحو 38٪ بحلول عام 2019.

وتلجأ الحكومة الى السحب من الاحتياطيات لديها لسد عجز الموازنة العامة للدولة والذي بدأ في الظهور منذ 4 سنوات ويتواصل رغم ارتفاع أسعار النفط. وبمقارنة الاحتياطيات الكويتية بنظرائها الخليجية، تحل الكويت في المرتبة الثالثة خلف كل من السعودية والإمارات وتحتل السعودية المرتبة الأولى، حيث بلغ إجمالي النقد الأجنبي والودائع في الخارج لدى مؤسسة النقد السعودي (ساما) بنهاية ديسمبر الماضي 625,7 مليار ريال سعودي اي ما يعادل 166,8 مليار دولار.

وتصل الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية لدى مصرف الإمارات المركزي لنحو 349 مليار درهم إماراتي (ما يعادل 95 مليار دولار) وتشمل الأرصدة المصرفية والودائع بالخارج والأوراق المالية.

خلال الأسبوع الأول من فبراير الجاري

تداول 123 عقاراً بـ 82 مليون دينار

- بيع بناية «تجاري» في شرق بـ 24,7 مليوناً وعقار «مطاعم ومقاه» بـ 4,5 ملايين

طارق عرابي

شهد الأسبوع الاول من فبراير الجاري وتحديدا للفترة من 3 إلى 7 فبراير، تداول 123 عقارا بقيمة 82 مليون دينار، موزعة على عدد من القطاعات العقارية، حيث نال العقار الخاص النصيب الأكبر منها بإجمالي 90 عقارا بلغت قيمتها الإجمالية 31,7 مليون دينار، تلاها العقار الاستثماري بإجمالي 29 عقارا بقيمة 20,2 مليون دينار، ثم العقار التجاري بواقع عقارين بلغت قيمتها الإجمالية 25,1 مليون دينار.

وبينما لم يسجل قطاعا عقارات المعارض والمخازن أي تداولات في نفس الاسبوع، فإن العقار الحرفي شهد تداول عقار واحد بقيمة 510 آلاف دينار، وعقارات الشريط الساحلي تداول عقار بمبلغ 4,5 ملايين دينار.

ولعل أبرز مبيعات العقار في تداولات الاسبوع الاول من الشهر الجاري تمثلت في بيع بناية (تجاري) في منطقة شرق مساحتها 4197 مترا مربعة بقيمة 24,7 مليون دينار أي بسعر 5885 دينارا للمتر، وعقار (مطاعم ومقاه) بنظام الشريط الساحلي في منطقة سلوى مساحته 1382,5 دينارا بسعر 4,5 ملايين دينار أي بسعر 3256 للمتر.

«نفط الكويت»: مناقصة أنابيب غاز بـ 340 مليون دولار

محمود عيسى

توقعت مجلة ميد أن ترسي شركة نفط الكويت مناقصة مشروع خط الانابيب الاستراتيجي لتصدير الغاز من شمال الكويت إلى مصفاة ميناء الأحمدي على الشركة الفائزة في الربع الأول من هذا العام، وفقا لمصادر صناعية مطلعة بعد ان ساد الاعتقاد في وقت سابق ان ترسية العقد ستتم في يناير، لكن عملية تقييم العطاءات تأخرت لبعض الوقت.

وتقدر قيمة المشروع الذي تطرحه الشركة وفقا لنظام الهندسة والتوريد والبناء (EPC) بنحو 340 مليون دولار.

وكانت شركة لارسن اند توبرو الهندية قدمت أدنى عرض للحصول على المناقصة وفقا لبيان صادر عن الجهاز المركزي للمناقصات العامة في ديسمبر من العام الماضي.

أما الشركات الاخرى التي قدمت عروضا للمشروع فهي سايبيم الايطالية، واس كيه للهندسة والإنشاءات الكورية الجنوبية، وتكنكاس ريونيداس الاسبانية واخيرا اس ان سي لافالين الكندية.

ويشمل نطاق العمل في المشروع إنشاء خط أنابيب لتصدير الغاز من شمال الكويت إلى مصفاة ميناء الأحمدي، ويقضي ذلك بناء خط أنابيب غاز يبلغ قطره 30 بوصة يمتد من النقطة BS–132 إلى Point A في شمال الكويت، وبناء خط أنابيب الغاز بقطر 40 بوصة من النقطة A إلى BS–140، وخط أنابيب الغاز بقطر 40 بوصة من BS–140 إلى نقطة الالتقاء المحاذي للمصفاة.

تجدر الإشارة الى ان شركة وود غروب البريطانية تتولى مهام هندسة التصميم الأولية للمشروع، في حين تقوم شركة تكنيب اف ام سي الفرنسية بدور استشاري إدارة المشروع.